المولدات الخاصة في الموصل ... ضجيج مستمر وعدم التزام بالتعليمات ..

الموصل / مكتب المدى / رعد الجماس

أدى التعثر المستمر في مستوى تقديم الخدمات إلى المواطنين ، ومنها الطاقة الكهربائية التي تعاني مشاكل مزمنة استعصت على الحلول ، إلى انتشار ظاهرة استخدام المولدات الكهربائية الأهلية في معظم المدن العراقية لتعوض عن كثرة انقطاع التيار الكهربائي ، مما دفع العديد من العوائل وأصحاب المحال إلى الاعتماد على هذه المولدات التي نصبها المواطنون في الشوارع والأحياء السكنية مزودين الأهالي بما يحتاجونه من الكهرباء مقابل ثمن ، وعلى الرغم من ايجابيات هذه الظاهرة إلا انها من جانب أخر سببت الكثير من الإزعاجات والمشاكل للمستفيدين وأصحاب المولدات على حد سواء ولأجل حل بعض هذه المشاكل تشكلت في الموصل جمعية خاصة بالمولدات ترعى مصالح الطرفين.. للوقوف على ظاهرة انتشار عمل المولدات الكهربائية في طول شوارع الموصل وعرضها ، كان للمدى هذه الجولة ...

هموم وشكاوى ...

ضجيج يصم الأذان ورائحة الوقود المحترق عكرت الأجواء، اما الدخان الأسود المتصاعد إلى أفق السماء فانه يخدع الناظرين من بعيد ولاسيما مراسلي القنوات الفضائية والصحفيين بأنه ناتج عن انفجار سيارة مفخخة او عبوة ناسفة أو ماشابه ذلك، ومع كل هذا فان وجود المولدة ضرورة ملحة في ظل الانقطاع المزمن للتيار الكهربائي الذي يستمر لساعات طويلة في اغلب الأحيان.. (المواطن حارث حامد محمد) احد سكنة حي الزنجيلي الشعبي ابدى استياءه ومجموعة من جيرانه من صاحب المولدة في منطقتهم الذي لا يلتزم بالتوقيتات الرسمية لساعات التشغيل أو القطع فقال:

انهم يزيدون عدد الخطوط!

إن عدد المشتركين بخطوط المولدات يتزايد باطراد نظراً لشعور الإحباط المتولد عند المواطنين من ان استرداد الكهرباء الوطنية لعافيتها لن يكون بسهولة من جهة، وكذلك ارتفاع دخل بعض الشرائح المحرومة من جهة اخرى ، الامر الذي ارتفع معه جشع أصحاب المولدات الذين تضاعفت خطوط اسلاكهم ولم يكتفوا بذلك بل طالبوا بزيادة سعر الامبير الواحد من (٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ دينار) نظير تشغيل المولدة على مدار الاربع والعشرين ساعة تتخللها فترات الاستراحة وفترات عودة التيار الوطني، فوافق جميع المشتركين على ذلك ، وبعد مدة من الزمن بدأ التملص واضحاً عند قسم من اصحاب المولدات الذين لم يلتزموا بالاتفاق إذ تتوقف المولدات عن العمل بعيد منتصف الليل بقليل ليستمر حتى قبيل ظهر اليوم التالي، وعندما تشتكي إلى صاحب المولدة من هذا التقصير فإن اجابته جاهزة وهي عدم كفاية الوقود أو نفاد الماء أو حدوث عطل طارئ وغيرها ، واذا ما اخبرته بأن الاطراف ذات العلاقة توفر له الوقود اللازم وعليه الالتزام بالاتفاق الذي اقرته التعليمات الرسمية فانه يستشيط غضباً ويقول بعصبية انه لا يعير أي اهمية للقانون أو يطلب منك انهاء الاشتراك والانتقال إلى مولدة اخرى.

منشغلون بجمع الارباح!

-ولماذا لا تتقدمون بشكواكم إلى الجهة المسؤولة عن المولدات؟

-في هذا الظرف الصعب الذي يمر به البلد فان اغلب المواطنين مغلوبون على امرهم ويتجنبون المشاكل ، كما ان الشكوى تتطلب تحرير عريضة وتوقيع من خمسة شهود على الاقل من اهالي المنطقة والذهاب بها إلى الدائرة المعنية واجراءات روتينية اخرى، وهذا ما يبتعد عنه العديد من المواطنين دفعاً للازعاجات والاشكالات فيتحملون جور صاحب المولدة على مضض.

وشارك بالحديث مواطن اخر يسكن حي البكر (ريا محمد علي) بقوله :

ان تشغيل المولدات يعتمد في بعض الاحيان على مزاجيات اصحابها أو العمال الذين يعملون لديهم ممن اثروا كثيراً من وراء هذه المهنة السهلة ، كما ان عطلاتها مستمرة فلا يكاد يمر شهر أو شهران بدون حدوث اعطال فيها نتيجة كثرة عدد خطوط المشتركين واستهلاك محركاتها وقدمها وعدم اجراء الادامات والصيانات الدورية اللازمة عليها؛ لأن اصحابها منشغلون بجمع الارباح فقط ، وجدير بالذكر ان الايام التي تتوقف فيها المولدة عن العمل بسبب العطل والتي تمتد لأيام أو اسابيع أو في حالة استقرار الكهرباء الوطنية لا تستقطع اجور هذه الايام من مجموع الاشتراك الشهري، في حين يلجأ بعض أصحاب المولدات إلى جمع تبرعات من اهالي الحي للمساهمة في تصليح العطل والا يبقى الحال على ما هو عليه ، واذا ما صلحها بامكانياته الذاتية فانه يصب جام غضبه على المشتركين بالتلاعب في ساعات التشغيل والقطع وتحت شتى الذرائع ، كما أنهم يفضلون اشتراك أصحاب المحال والمقاهي لانها تغلق ابوابها اثناء الليل خلافا للعوائل التي تطالب بالكهرباء ليل نهار.

١٨٥٠ مولدة أهلية في مدينة الموصل وتوابعها

مولدات حكومية ...

لقد ساهمت التفجيرات واعمال التخريب والنهب التي تتعرض لها المحطات الحكومية والخطوط الناقلة للكهرباء وكابلات الضغط العالي ولاسيما الواقعة خارج المدن في تدمير الطاقة الكهربائية بإنحاء العراق... يقول احد المهندسين في دائرة كهرباء نينوى: ان فقدان الحماية لهذه المنشآت شجع العديد من اللصوص على القيام بقطع أسلاك الكهرباء وبيعها في الاسواق، ومن جانب آخر، وبالنظر لضعف الطاقة الكهربائية، فقد قمنا بنصب عدد من المولدات الكهربائية ، قسم منها مستورد من خارج العراق، في عدد من المعامل والمصانع والدوائر المهمة بالموصل لتخفيف الضغط على التيار الوطني ولاسيما في ساعات التشغيل والعمل القصوى ، ومع هذا فهي غير كافية لسد حاجة المستهلك.

-وماذا عن المولدات الاهلية؟

-في الواقع ان وجود هذه المولدات برغم متاعبها قد خفف كثيرا من ازمة النقص الحاد في الكهرباء ، وقد ارتفعت اعداداها بشكل كبير في عموم محافظة نينوى ولاسيما في الاشهر الاخيرة، إذ وصل عدد المولدات الخاصة داخل مدينة الموصل ما يقارب (٨٥٠) مولدة ، اما في الاقضية والنواحي والقرى التابعة للمدينة فقد وصل عدد المولدات ما يقارب (١٠٠٠) مولدة ...

ما الحل؟

وعن الحلول الناجعة للنهوض بالطاقة الكهربائية أضاف المهندس: الحل الأمثل لتجاوز أزمة الكهرباء يتمثل بتنفيذ مشاريع جديدة لشبكة كهربائية متطورة تعيد الحياة للبنى التحتية في هذا القطاع، مع تشكيل قوة أمنية اختصاصية لحماية مشاريع ودوائر الطاقة الكهربائية، وتهيئة كل احتياجاتها، هذا إلى جانب تشجيع استيراد المولدات الخاصة وتوفير كل مستلزمات عملها ، مع حملة توعية للمواطنين لترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية والتعاون مع الدوائر والمؤسسات ذات العلاقة.

عطل يكلف خمسة ملايين دينار

عن متاعب وهموم تشغيل المولدات الخاصة قال لنا احد اصحاب المولدات في حي الزنجيلي (فضل عدم ذكر اسمه):

-ان مشاكل المولدات عديدة، فقابلية المولدة تعتمد على نوعيتها وصلاحيتها للعمل، ومنها ما تصل حدود امكانياتها إلى مئات الامبيرات ، فاذا كانت المولدة حديثة ومن مناشئ عالمية فانها تعمل ليل نهار ان وفرت لها المستلزمات الضرورية من وقود نقي وادامة دورية ، اما اذا كانت (نصف عمر) بمحرك (تعبان) ومنشأ رديء فان عطلاتها ستكون عديدة ولاسيما مع كثرة الاستخدام وقلة الصيانة وعدم توفر الوقود أو رداءته وخلطه بمواد اخرى. غير ان مشكلتنا الرئيسة تكمن في قلة الوقود ، فالحصة الشهرية التي نتسلمها لا تكاد تكفي لتشغيل المولدة حسب التعليمات ولاسيما ان محركات المولدات تختلف الواحدة عن الأخرى بمدى استهلاك الوقود ، مما يضطر بعض اصحاب المولدات، وخاصة التي تستهلك الوقود بسرعة، إلى ايقافها عن العمل ليلاً لنفاد الوقود ، فضلا عن قلة حاجة الناس للكهرباء بعد منتصف الليل اذا استثنينا العامل الامني فقط.

هموم اصحاب المولدات

-ما مدى صحة اتهام البعض منكم بالتلاعب وبيع حصته من الوقود ؟

-هناك عدم وعي لطبيعة عمل المولدات، فان أي توقف في العمل يعتبره المستهلك متعمداً مما اضطرني شخصياً إلى تخصيص عامل تصليح دائمي للمولدة يرافقه احد المواطنين من اهل المنطقة ليكون شاهداً على صحة العطلات التي تحدث ولينقل الصورة كاملة إلى الاهالي ، ومن جانب اخر فان المولدة تغذي نحو (٢٠٩) جوزة أو خط وهذه الخطوط تتراوح ما بين (٣-١٠) امبير. وعندما يستخدم المستهلك اجهزة كهربائية اكبر من طاقته المشترك بها ، فان التيار الكهربائي سينفصل عنه اتوماتيكياً وعندها يتضجر المشترك، ومنهم من يأتي الينا ويتجاوز بالكلام ، لذلك بادرت إلى توفير جهاز خاص لقياس قوة الامبيرية نضعه على الجوزة الخاصة بالمشترك لاثبت له بانه قد تجاوز على حصته المقررة. اما اذا لم تنفصل الكهرباء عن المستهلك، وهذا يحدث أحياناً فيعني تجاوزه على حصته وهذا يشكل عبئاً كبيراً على المحرك ، لذلك نرجو من المواطنين الالتزام باستخدام أجهزتهم الكهربائية حسب القيمة التي تولدها الامبيرات المشتركين بها ، اما فيما يتعلق ببيع الوقود فهذا الامر لا علم لي به ، ومن الممكن ان يكون هناك من يقوم بهذه العملية من بعض اصحاب المولدات ... وانتهز الفرصة هنا لأطالب المسؤولين بالعمل على زيادة حصة الوقود الشهرية لأن ساعات قطع الكهرباء الوطنية غير مبرمجة، كما اطالب المواطنين بالتعاون التام معنا ، فهذه الأجهزة وادواتها الاحتياطية باهظة الثمن فقبل عدة اشهر عطل محرك مولدتنا هذه مما اضطرنا إلى اعادة تعميره من جديد حيث كلفني ذلك قرابة خمسة ملايين دينار.

غرامة المخالفة ربع مليون

بدوره قال (المهندس غانم جميل مصطفى) رئيس جمعية التحدي التعاونية الخدمية للمولدات عن أهدف ونشاطات جمعيته :

-يعود تأسيس هذه الجمعية إلى عام ١٩٩٩ إبان ظروف الحصار الاقتصادي الذي أثر مباشرة على واقع الخدمات المقدمة للمواطنين ومنها الكهرباء، فسمحت الحكومة باستخدام مولدات القطاع الخاص لدعم القدرة الكهربائية الوطنية فكانت ولادة هذه الجمعية لتحديد أسس وضوابط عمل المولدات الأهلية وتنظيم العلاقة بين اصحاب المولدات والمواطنين وبما يضمن حقوق الطرفين، كما انها حلقة وصل بين اصحاب المولدات ودوائر الدولة المختلفة، واعتقد بأن هذه الجمعية هي الوحيدة من نوعها بين محافظات القطر، وهي جمعية حكومية تابعة إلى الاتحاد التعاوني في نينوى الذي يتبع بدوره الاتحاد التعاوني العام في بغداد.

وعن آلية عمل الجمعية اضاف رئيسها :

-عندما يروم المواطن نصب مولدة كهربائية فانه يقدم طلباً إلى الجمعية لغرض تنظيم استمارة خاصة للحصول على اجازة نصب مولدة، وفي الحال يشرع منتسبو الجمعية بتدقيق المعلومات الواردة في الاستمارة والموقع المقترح لنصب المولدة على الخارطة الخاصة باماكن المولدات، واجراء الكشف الموقعي مع ملاحظة الحاجة الفعلية للمولدة في المنطقة وبيان عائدية الموقع واستحصال موافقتهما، وبعد اكمال اللازم يروج طلب رسمي للحصول على الاجازة من لجنة المولدات في محافظة نينوى بعد حصول موافقة المحافظ أو رئيس الوحدة الادارية في الاقضية والنواحي، وبعد صدور الاجازة يقوم صاحب المولدة بتهيئة الموقع من بناء ولوحات توزيع مع التعهد بعدم ربط المولدة بشبكة الارضي للكهرباء الوطنية أو الهاتف ، ثم تحدد كمية الوقود والدهون والنفط الابيض لأغراض الادامة والصيانة وحسب حجم المولدة ونوع المحرك إذ يتم التجهيز عن طريق الجمعية وبالتنسيق مع دائرة المنتجات النفطية.

هذا ما حققناه!

-وهل حققت الجمعية بعضاً من اهدافها ؟

-إن كادر الجمعية مؤلف من عدد من اصحاب المولدات في الموصل المكلفين بادارة شؤونها، وهم من ذوي الخبرة بكل تفاصيل عمل المولدات، وقد حققت الجمعية بعض الايجابيات بهذا الخصوص؛ منها تذليل اغلب الصعوبات والمشاكل التي تخص العمل، مما اسفر عن زيادة اعداد المولدات وكثرة الاقبال على الاشتراك بخطوطها.. ومع هذا فهناك مشاكل اخرى في طريقها إلى الحل؛ مثل عدم كفاية الوقود الذي لو زادت حصته الشهرية بما نسبته ١٥٪ عن الحصة الحالية لأمكن تلافي المشكلة، إذ تجهز المولدات حالياً بـ(٤٠٠٠ لتر) للمولدة حجم (١٠٠ كي في) و (٦٠٠٠ لتر) للمولدة حجم (١٥٠ كي في) وهكذا تصاعدياً إذ يعتمد في التجهيز على قوة المحرك وعدد الخطوط ، كذلك هناك عملية نصب المولدات في اراضٍ تعود ملكيتها للدولة أو المواطنين أو يكون موقع المولدة قريباً من موقع مولدة اخرى مما يتسبب ببعض المشاكل هذا فضلاً عن ضعف التزام اصحاب المولدات بالتعليمات الصادرة من الجمعية ولجنة المولدات وغيرها من المشاكل الأخرى...

آلية الشكوى

-نحن نطالب جميع المواطنين الذين يعانون من غبن أو خلل يتعلق بالمولدات تقديم شكوى أصولية معززة بتواقيع لشهود عيان من أهل المنطقة، وعندما تصلنا الشكوى تقوم عناصر الجمعية بإجراء كشف موقعي للتأكد من صحة الشكوى، فقد حصل ان وصلتنا شكاوى كاذبة عبر الهاتف ، فلجأنا إلى هذه الطريقة، وعند تثبيت الخلل يوجه إنذار أولي إلى صاحب المولدة مع اخذ تعهد بعدم تكرار المخالفة والالتزام بالتعليمات، وعند تكرار المخالفة يغرم بمبلغ (٢٥٠ مائتان وخمسون ألف دينار) ، وإذا تكررت مرة أخرى فان مبلغ الغرامة يتضاعف مع حجز صاحب المولدة وعدم تجهيزها بالوقود.. أما بشأن الشكاوى الخاصة بساعات القطع الليلي، فلقد تم الاتفاق قبل مدة مع المسؤولين في محافظة نينوى على تشغيل المولدات منذ الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي أي بمعدل (٢٠ ساعة) تشغيل منها (١٠ ساعات) كهرباء وطنية و (١٠ ساعات) أخرى للمولدات تتخللها استراحة ساعة واحدة كل ثلاث ساعات، مع توفير الوقود اللازم، لكن واقع الحال جاء عكس الاتفاق بسبب مشاكل الكهرباء الوطنية وكثرة انقطاعاتها مما ضاعف الضغط على المولدات الأهلية التي اضطر أصحابها إلى إيقافها عن العمل بعد منتصف الليل وحتى الصباح لعدم كفاية الوقود، فيما التزم البعض الأخر بالتعليمات لأن محركات مولداتهم تكفيها حصة الوقود، بل أنهم أحيانا يشترون الوقود من الأسواق السوداء حتى لا تتوقف المولدات ويحرمون المواطن من الكهرباء.

وبعد..!

واختتم رئيس الجمعية حديثه بالقول:

-أود أن أوجه شكري إلى لجنة المولدات في محافظة نينوى لجهودها المتميزة في هذا الجانب، وهي لجنة مؤلفة من ممثلين عن دوائر خدمية عديدة كالبلدية والاتصالات والكهرباء والمنتجات النفطية، كما أناشد المسؤولين في المحافظة وشركة المنتجات النفطية فرع المنطقة الشمالية بزيادة حصة وقود المولدات، وكذلك مديرية كهرباء نينوى بالعمل على تقليل ساعات قطع الكهرباء الوطنية جهد الإمكان، وأدعو أصحاب المولدات والمواطنين إلى التعاون المثمر فيما بينهما وصولاً إلى حل جميع المشاكل المتعلقة بالكهرباء حتى يتجاوز بلدنا العزيز هذه المحنة وينعم بمشاريع خدمية متطورة تعوضه عن كل هذه المعاناة.

تجربة جمعية التحدي التعاونية الخدمية للمولدات.. هل يمكن الاستفادة منها في محافظات اخرى؟

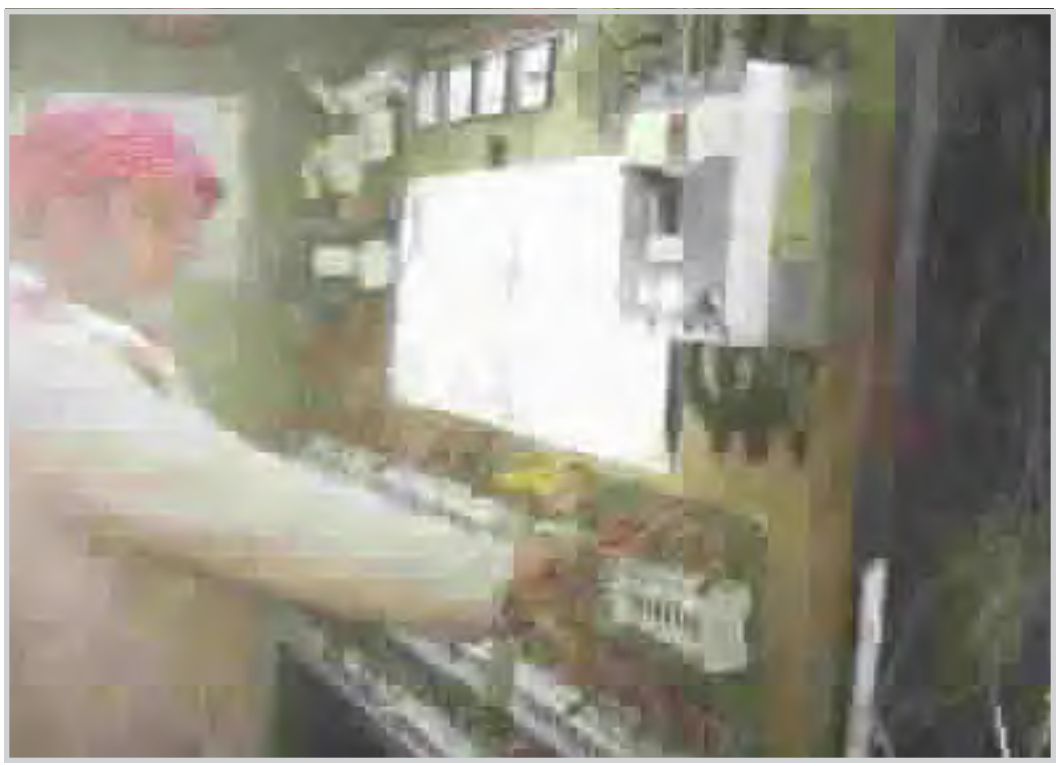

تحت الضوء

من يخاف التصوير؟

سعد محمد رحيم

يقترن التصوير سياسياً، في ظل الانظمة الشمولية بالتجسس، وفي البلدان التي تحكمها دكتاتوريات صارمة وحذرة تجد في الامكنة الحساسة وغير الحساسة عبارة واحدة، آمرة وحادة ومنذرة "ممنوع التصوير".. وفي النهاية يرسخ في لا وعي الافراد، في تلك البلدان الخوف من التصوير، والشك بمن يصور ولاسيما إذا كان يختار أماكن عامة ليصورها، ويكون الأمر أدهى إذا كان المصور أجنبياً (سائحاً أو صحافياً او دبلوماسياً أو زائراً عابراً).

وربما كانت لهذه النظرة المستريبة مسوغاتها في العقود الاولى من القرن العشرين، إلا انه مع تطور تقنيات التجسس من طائرات واقمار صناعية لم تعد البلدان ذات الثقل الستراتيجي والنوايا الاستعمارية بحاجة إلى ارسال أو تجنيد جواسيس لها ليصوروا بناية أو ساحة أو شارعاً أو جسراً أو ثكنة عسكرية؛ لأن طائراتهم وأقمارهم الصناعية تغنيهم عن ذلك.

وقد بقي هذا الخوف من التصوير سارياً في العراق حتى دخول القوات الاميركية اليه واحتلاله واسقاط نظام صدام في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ على الرغم من أن فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة كانت تدخل - بموافقة الحكومة وهي تعرف أن بين المفتشين جواسيس - اي مكان تشاء، وتصور ما تشاء من أمكنة واجهزة ومختبرات وثكنات عسكرية وسجلات ووثائق.. الخ.

والغريب أن الخوف من التصوير لا يزال سارياً في العراق حتى يومنا هذا، ولا يزال هناك بعض منا ينظر إلى من يصور بعين الشك والاتهام على الرغم من أن الاميركان في كل مكان، وأنهم يصورون ما يريدون بأجهزتهم ووسائلهم المتطورة. والأغرب أن هؤلاء الاميركان انفسهم صاروا يخافون من يصورهم وقد يطلقون عليه النار، فأنت الصحفي لا تجرؤ على أن تصور دورية أميركية تجوب شوارع مدننا، أو عسكرياً أميركياً يقف على اهبة الاستعداد ويده على الزناد.

ذات مرة كنت بحاجة إلى لقطة تصور مواطنين يقرأون صحفاً عند بائع لها يفترش الرصيف.. استاذنت من الواقفين - ومن رفض منهم انسحب على عجل - لالتقاط الصورة. وحين انتهيت جاءني رجل كهل كان يجلس جنب بضاعته في الجانب الآخر وسألني إن كنت صورته؟! قلت؛ لا، لم أصورك. فطلب مني أن اقسم له بانه لن يظهر في اللقطة. ولي صديق صحافي حكى لي أنه كان يهم بتصوير بناية محترقة بعد سقوط النظام السابق باشهر حين حوصر بعدد من رجال الدفاع المدني - الحرس الوطني حالياً - وقد أدخلوه المبنى وأنتزعوا منه آلة التصوير وأخضعوه لتحقيق دقيق (لماذا تصور؟ ومن أذن لك بالتصوير؟ وما صفتك؟ بناية صحيفة تعمل؟ ما اتجاهها؟.. الخ) قبل أن يعيدوا له آلته ويدعوه يغادر مبررين الامر في النهاية بـ (أن الوضع خطير!) وأنهم يؤدون واجبهم فسألهم بماذا يمكن أن تضر صورة لبناية حكومية، غير مهمة جداً، قائمة على شارع عام أمام مرأى الجميع، وهي محترقة، وقد عرضت الفضائيات صورتها مراراً؟.

وقبل ايام كان أحد اصدقائنا الصحافيين يصور لقطات عامة لمدينة بعقوبة حين مرت مصادفة دورية للشرطة فأحاطوا به واقتادوه إلى المركز بعد أن جابت سيارتهم به - وهو جالس في حوضها مع متهمين آخرين - سوق المدينة، ولم تشفع له هويته الصحافية في اقناعهم باخلاء سبيله. وقد أطلق الضابط الخفر سراحه حال وصوله المركز مبرراً المسألة بخطورة الوضع ايضاً.

ترى لماذا نخشى جميعاً التصوير إلى هذا الحد؟ وكيف لنا أن نتخلص من ذلك التوجس القابع في اعماق لا وعينا والذي يجعلنا نرى في التصوير عملاً مريباً، ونحذر ممن يصور؟.